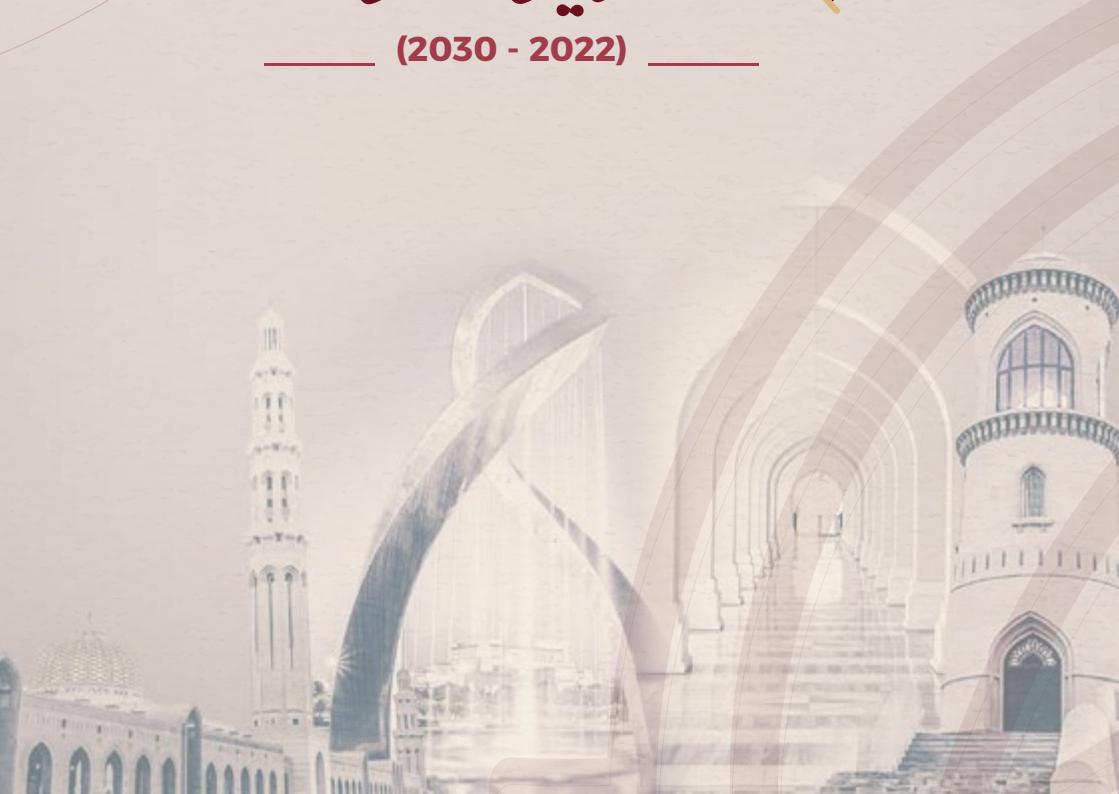


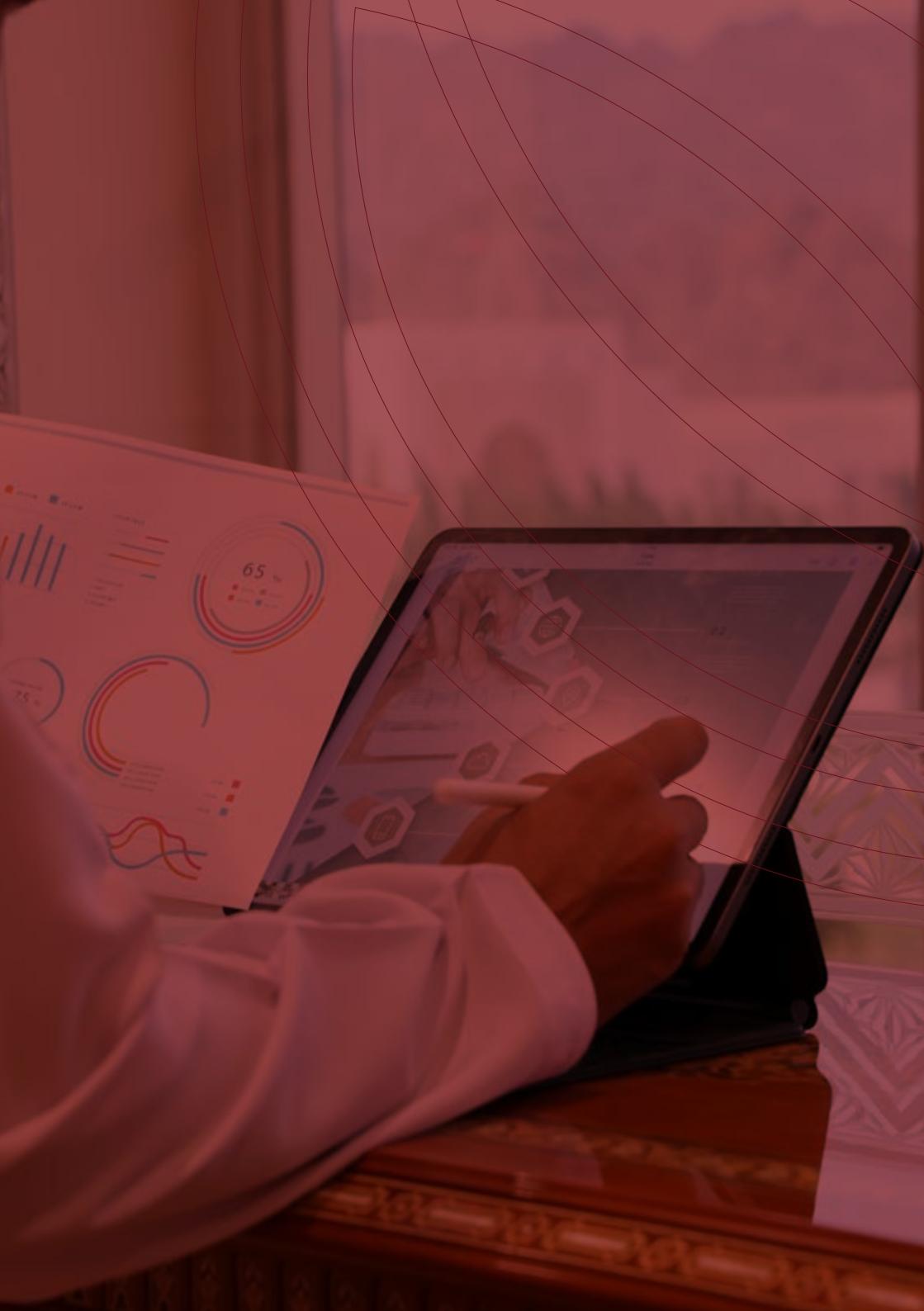


جهاز الرقابة المالية
والأداريكية للدولة

الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة

(2030 - 2022)





المحتويات

أولاً: الإطار التمهيدي

5	النطق السامي لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
6	الملخص التنفيذي
7	المقدمة
8	الرؤية
8	الرسالة
8	المباديء والقيم

ثانياً: الإطار العام

10	المحاور والأهداف الرئيسية
13	مؤشرات الأداء
14	النتائج المستهدفة



أولاً: الإطار التمهيدي





من النطق السامي

إن بناء الأمم وتطورها مسؤولية عامة يلتزم بها الجميع ولا يُستثنى أحد من القيام بدوره فيها، كل في مجاله وبقدر استطاعته؛ فقد تأسست عُمان وترسّخ وجودها الحضاري بتضحيات أبنائها، وبذلهم الغالي والنفيس من أجل الحفاظ على عرتها ومنعها، وإخلاصهم في أداء واجباتهم الوطنية، وإعلانهم لمصالح الوطن على المصالح الشخصية، وهذا ما عقدنا العزم على إرساءه وصونه؛ حتى نصل للتطور الذي نسعى إليه، والازدهار الذي سنشهّر على تحقيقه، والزاهة التي لا بد أن تسود كافة قطاعات العمل وأن تكون أساساً ثابتاً راسداً لكل ما نقوم به)

صاحبُ الْجَلَالِ السُّلْطَانُ هَيْمَانُ طَارِقُ الْمُظَفَّرُ

23 فبراير 2020

١. الملخص التنفيذي

تعتبر الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة بمثابة الأداة المرجعية للعمل الوطني والتكامل المؤسسي في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويأتي إعداد الخطة في إطار حرص سلطنة عُمان على تبني أفضل الممارسات الدولية إلى جانب التزامها بالمتطلبات الواردة في كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت إليها سلطنة عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم 64/2013، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي صادقت سلطنة عُمان عليها بموجب المرسوم السلطاني 28/2014، وذلك بهدف تعزيز التدابير الرامية لمكافحة الفساد، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وتجسيد قيم العمل المؤسسي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة.

حيث أُسند إلى الجهاز متابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقيام بمهام هيئة مكافحة ومنع الفساد، بقرار مجلس الوزراء الموقر الصادر في جلسته رقم 15/2014 المصدق عليه في الجلسة رقم 16/2014 المنعقدة بتاريخ 6/1/2014، فقد تم إعداد الخطة وفق منهجية شاملة تضمنت الاسترشاد بالدليل العملي بشأن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب الاسترشاد بالتجارب المحلية والإقليمية والدولية، علاوةً على الأخذ بمرئيات مؤسسات الدولة المختلفة حيال المسودة الأولية من مشروع الخطة، كما تم العمل على مواءمة الخطة مع رؤية عُمان 2040.

وتم تحديد مدة تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة لتكون للفترة (2022 - 2030) وتشتمل على خمسة محاور تبثق منها الأهداف الرئيسية كما يأتي:

المحور الأول: منظومة تشريعية شاملة

المحور الثاني: أداء مؤسسي كفؤ

المحور الثالث: قطاع خاص نزيه

المحور الرابع: شفافية ومشاركة مجتمعية فاعلة

المحور الخامس: تعاون وشراكة فاعلة محلياً ودولياً

2. المقدمة

إنَّ مَمَّا لا رِيبَ فِيهِ أَنَّ الْفَسَادَ الْمَالِيِّ وَالْإِدَارِيِّ يَعْدُ مِنْ أَكْثَرِ الظَّواهِرِ الَّتِي تَنْتَطَلِبُ الْبَحْثُ وَالدِّرَاسَةُ وَوَضْعُ الْأُطْرِ الْوَقَائِيَّةِ وَالْعَلاَجِيَّةِ لَهَا، فَقَدْ بَاتَتْ تُشَكَّلُ هَاجِسًا لِلْمَجَمُوعِ الدُّولِيِّ بِأَسْرِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي يَسْتَدِعِي تَوْجِيدَ الْجَهُودِ لِلحدِّ مِنْهَا.

وَيُعَدُّ الْفَسَادُ الْمَالِيُّ وَالْإِدَارِيُّ مِنْ أَهْمَ الْعَوَائِقِ وَالْتَّحْدِيدَاتِ الَّتِي تُعَانِي مِنْهَا بَرَامِجُ التَّنْمِيَّةِ فِي أَيِّ بَلْدَةٍ، حِيثُ يَتَسَبَّبُ فِي تَرَاجُعِ مَعَدَّلَاتِ النَّمَوِ الْقَوْنِصَادِيِّ وَتَرَاجُعِ مَسْتَوَيَّاتِ الْمَعِيشَةِ وَتَدْنِيَّ دَخْلِ الْفَرَدِ، لَذَا كَانَ لَبُدَّ مِنْ وَقْفَةٍ صَادِقَةٍ حَازِمَةٍ حِيَالِهِ، وَوَضْعُ بَرَامِجَ وَخَطَطَ إِصْلَاحٍ وَعَلَاجٍ شَامِلَةٍ، وَاقْتَرَاجُ بَرَامِجَ تَوْعِيَّةٍ وَوَقَائِيَّةٍ لِلْمَوْظِفِينَ وَالْمَجَمُوعِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ. وَيَنْتَطَلِبُ الْوَضْعُ إِيجَادَ أَهَدَافٍ مَحَدُودَةٍ وَآلِيَّاتٍ وَاضِحَّةٍ يَتَمُّ مِنْ خَلَالِهَا غَرِسُ أَخْلَاقِيَّاتِ الْمَهْنَةِ وَإِرَاسَاءِ مَبَادِئٍ وَقِيمِ الْإِدَارَةِ النَّاجِحةِ، عَلَيْهِ كَانَ لَبُدَّ مِنْ وَضْعُ خَطَّةٍ وَطَبَّيَّةٍ لِتَعْزِيزِ الزَّاهِةِ وَفَقِيمِيَّةِ مَدْرُوسَةٍ تَكُونُ بِمَثَابَةِ الإِطَّارِ الْعَامِ الَّذِي يَوْجِهُ دُورَ الْحَكُومَةِ وَالْمَجَمُوعِ فِي تَنْسِيقِ وَتَضَافُرِ جَهُودِ الْقَطَاعِيْنِ الْعَامِ وَالخَاصِّ وَمَؤْسَسَاتِ الْمَجَمُوعِ الْمَدْنِيِّ وَكَافَةِ الْجَهَاتِ الَّتِي تَعْمَلُ عَلَى الرِّقَابَةِ وَالْمَسَاءِلَةِ.

وَبِنَاءً عَلَيْهِ، تَمَّ إِعْدَادُ الْخَطَّةِ الْوَطَنِيَّةِ لِتَعْزِيزِ الزَّاهِةِ لِلْفَتَرَةِ مِنْ 2022 إِلَى 2030، وَالَّتِي تَتَضَمَّنُ الرَّؤْيَا وَالرِّسَالَةِ وَالْقِيمِ وَالْأَهَدَافِ الَّتِي مِنْ شَأنِهَا تَوْجِيدُ الْجَهُودِ لِتَعْزِيزِ الزَّاهِةِ وَمُكَافَحةِ الْفَسَادِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَؤَشِّرَاتِ قِيَاسِ الْأَدَاءِ.

٣. الرؤية

مؤسسات نزية وقوانين فاعلة ومجتمع واعٍ

٤. الرسالة

تبني أفضل الممارسات في مجالات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد
بمشاركة فاعلة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني
والأفراد.

٥. المبادئ

- **النزاهة**: تبني مبادئ وقيم النزاهة وممارساتها القويمة
تجاه المال العام والوظيفة العامة.
- **الشفافية**: إفصاح مؤسسي يسند إلى مبادئ الدقة
والملائمة والموثوقية.
- **المساءلة والمحاسبة**: تشريعات شاملة وإجراءات ذات كفاءة لتفعيل
المساءلة والمحاسبة.
- **الشراكة**: تعاون فاعل من كافة الأطراف ذات العلاقة.



ثانياً: الإطار العام

١. المحاور والأهداف الرئيسية

ترتكز الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة على خمسة محاور تنبثق منها 6 أهداف رئيسية، و21 هدفاً فرعياً، على النحو التالي:

المحور الأول: منظومة تشريعية شاملة

الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي
<ol style="list-style-type: none">١. تطوير المنظومة التشريعية٢. بناء القدرات البشرية٣. تحسين إجراءات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد٤. تنظيم إدارة العائدات الجرمية والتصريف فيها	تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفق منظومة تشريعية شاملة وموارد بشرية ذات كفاءة.

المحور الثاني: أداء مؤسسي كفؤ

الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي
<ol style="list-style-type: none">١. تطوير منظومة تقديم الخدمات الحكومية٢. تكامل التنسيق بين وحدات الجهاز الإداري للدولة والشركات الحكومية في تقديم الخدمات٣. تحديث نظام المساءلة الإدارية لمختلف المستويات الوظيفية٤. تقييم الأداء الفردي٥. تقييم الأداء المؤسسي٦. تقييم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية	أداء مؤسسي وخدمات ذات جودة وكفاءة، تضمن العدالة والمساواة.

المحور الثالث: قطاع خاص نزيه

الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي
1. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال حماية المال العام ومكافحة الفساد	تعزيز مساهمة القطاع الخاص في أنشطة وبرامج حماية المال العام ومنع ومكافحة الفساد.
2. تعزيز دور القطاع الخاص في الكشف عن الفساد	
3. دعم قدرات القطاع الخاص في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	
4. تشجيع التحول الرقمي وتطوير الوصول إلى المعلومات في القطاع الخاص	

المحور الرابع: شفافية ومشاركة مجتمعية فاعلة

الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي
1. توظيف الشفافية والإفصاح في الرقابة ومكافحة الفساد	تعزيز النزاهة تجاه المال العام والوظيفة العامة ومكافحة الفساد من خلال الشفافية والإفصاح والتوعية والشراكة.
2. غرس وبناء قيم النزاهة وممارساتها تجاه المال العام والوظيفة العامة والتوعية بمخاطر الفساد	
3. تعزيز المشاركة المجتمعية في حماية المال العام ومكافحة الفساد	



المحور الخامس: تعاون وشراكة فاعلة محلياً ودولياً

الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي الأول
1. التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة على المستوى المحلي 2. تطوير أنظمة الربط الإلكتروني بين وحدات الجهاز الإداري للدولة	تنسيق الجهود وتفعيل التعاون المحلي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
الأهداف الفرعية	الهدف الرئيسي الثاني
1. الشراكة الفاعلة وتبادل الخبرات مع الأجهزة النظيرية والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة 2. تحسين موقف السلطنة في التقارير والمؤشرات الدولية المعنية بمكافحة الفساد	تعزيز التعاون الدولي في مجالات النزاهة ومكافحة الفساد.

2. مؤشرات الأداء

الأداء المستهدف بنهاية الخطة	بيانات خط الأساس	المؤشر / التقرير
القيمة: < 63 أو من أفضل 30 دولة	القيمة: 54 (من 0 إلى 100) التصنيف: 180 دولة / 49 (2020) لعام	مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية)
القيمة: < 71 أو من أفضل 30 دولة	القيمة: 52 (من 0 إلى 100) التصنيف: 141 دولة / 48 (2019) لعام	تقرير التنافسية العالمي - عنصر حدوث الفساد (المنتدى الاقتصادي العالمي)
القيمة: < 79.58 أو من أفضل 20 دولة	القيمة: 70 (من 0 إلى 100) التصنيف: 190 دولة / 68 (2020) لعام	تقرير سهولة ممارسة الأعمال (البنك الدولي)
القيمة: < 0.88 أو من أفضل 50 دولة	القيمة: 0.45 (من 2.5 إلى 0.45) التصنيف: 200 دولة / 67 (2019) لعام	مؤشرات الحكومة العالمية - السيطرة على الفساد (البنك الدولي)
القيمة: < 0.8301 أو من أفضل 20 دولة	القيمة: 0.7749 (من 0 إلى 1) التصنيف: 193 دولة / 50 (2020) لعام	تطوير الحكومة الالكترونية (الأمم المتحدة)

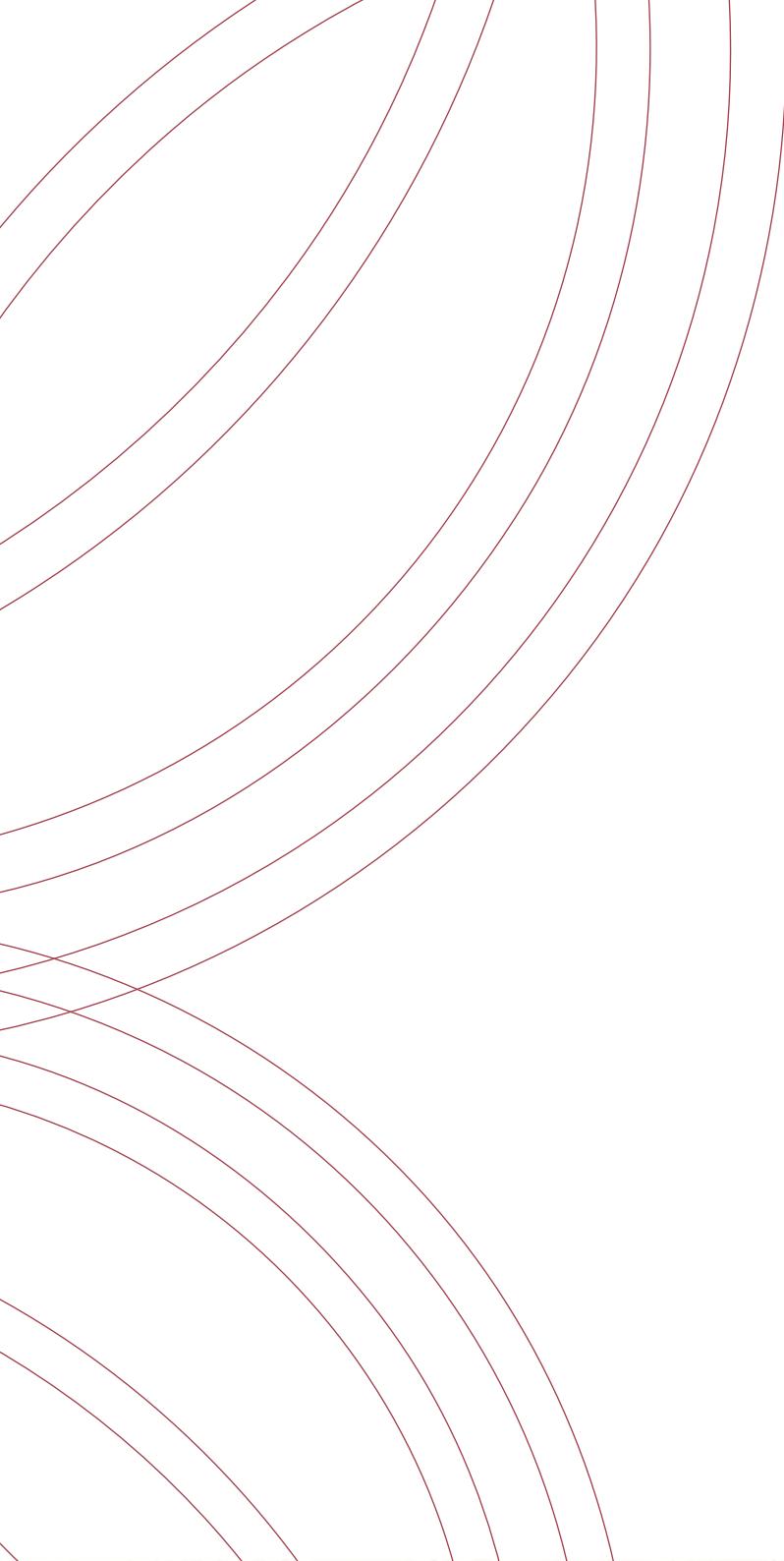


الأداء المستهدف بنهاية الخطة	بيانات خط الأساس	المؤشر / التقرير
<p>إحراز تقدم في كافة القطاعات المشمولة بالاستطلاعات بمقدار 5% سنوياً</p>	<p>نتائج التقارير الوصفية والكمية ذات الصلة بالقطاعات المختلفة</p>	<p>استطلاعات الرأي والتقارير الإحصائية (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات)</p>

3. النتائج المستهدفة

في المجمل تسعى هذه الخطة إلى تحقيق عدد من النتائج، منها ما يلي:

- تحقيق الكفاءة في مكافحة الفساد من خلال التعاون الفاعل والمساهمة الإيجابية من كافة القطاعات والمجتمع.
- تعزيز كفاءة أداء مؤسسات الدولة وحسن إدارة الموارد.
- تحسين الشفافية والنفاذ إلى المعلومات ورفع مستوى وعي المجتمع بشكل عام والمواطنين بشكل خاص بجهود مؤسسات الدولة في تحسين كفاءة الأداء وحماية المال العام.
- تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وتعزيز المشاركة الإيجابية والتنافسية.
- تجسيد مبدأ الشراكة بين المؤسسات الرقابية والمجتمع في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- تحقيق الردع العام والرقابة الوقائية.
- تبني أفضل الممارسات إقليمياً ودولياً في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- تحسين موقف سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية ذات الصلة.
- دعم تنفيذ رؤية عمان 2040 والخطط التنموية الأخرى في سلطنة عُمان.





NATIONAL INTEGRITY

StateAuditOman

StateAudit_Oman



قناة الواتساب

#نزاهة_وطن

#NATIONAL_INTEGRITY